الاستثمارات السياحية كأداة لترقية السياحة في الجزائر

د. بوكابوس مريم[1]

[1] المركز الجامعي مرسلي عبد الله بتيبازة (الجزائر) ، boukabouss.meriem@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2020/01/12 تاريخ القبول: 2020/02/05 تاريخ النشر: 2020/03/04

ملخص

تهدف هاته الدراسة إلى ابراز أهمية الاستثمارات السياحية من اجل ترقية قطاع السياحة في الجزائر حيث يدور موضوع بحثنا حول الاستثمارات السياحية ودرها في تنمية قطاع السياحة بالإشارة إلى حالة الجزائر ، من خلال ابراز اهمية الاستثمار في هذا القطاع والدور الذي يمكن أن تساهم به هذه الأخيرة في النهوض بالسياحة وكذا مختلف التاثيرات الايجابية الأخرى كدعم التشغيل وتحفيز البيئة الاستثمارية ، وكذا المساهمة في النهوض بالقطاعات الأخرى ومنه تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة .

الكلمات الدالة : السياحة ، الاستثمار السياحي .

تصنيفات JEL : **Z32**

Abstract:

Our topic is gonna talk about the touristic investments and the important role that it play in the development of tourisim in Algeria of course

And we will do so by showing the importance of investement in that sector and the role that can contribute on the progress of tourisim and the other different positive influences as a support of employments and motivation for the investment , and also to contribute in other sectors in order to release the wanted economical development

Keywords : Tourism ; the touristic investment

JEL Classification Codes: Z32.

1. مقدمة

تعتبر السياحة من الموارد المهمة للاقتصاد نظرا لما تدره من عملات أجنبية مختلفة ، ما جعل العديد من الدول تولي اهتمام كبير بهذا القطاع ، خاصة الدول النامية التي أصبحت تعول على هذا القطاع للخروج من التبعية للمحروقات ، ويتوقع أن تصبح صناعة السياحة من أضخم الصناعات في العالم ، نظرا لتزايد الطلب عليها ، فهي توفر ملايين فرص العمل و تمد الحكومات بمداخيل مهمة من العملة الصعبة ما يسمح بتحقيق خطط وبرامج التنمية ، لذا أصبحت الدول تسعى لتطوير هذه الصناعة من خلال توفير الفنادق وتحسين خدماتها وتطويرها من اجل استقطاب اكبر عدد من السياح ، بل وأصبحت تخصص جزءا مهما من إيراداتها في الاستثمار في هذا القطاع.

والجزائر على غرار بقية الدول تتوفر على مقومات سياحية هامة جعلتها قبلة للعديد من السياح من مختلف مناطق العالم ، إلا أن ضعف هياكل الاستقبال جعلها تتأخر عن باقي الدول الشقيقة ، فرغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من اجل تحسين وتنمية السياحة وتحفيز الاستثمار في هذا القطاع إلا أنها تبقى غير قادرة على مواجهة الطلب المتزايد ، وبالتالي حرمانها من مصدر مهم من العملات.

ولان نهوض السياحة في الجزائر مرهون بمدى قدرتها على توفير المرافق والمؤسسات السياحية وكذا قدرتها على إدارتها وتسييرها ، حاولنا من خلال هذه الورقة تسليط الضوء على واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر ، محاولين الإجابة على التساؤل التالي :

ما هو واقع الاستثمارات السياحية في الجزائر ؟

ولهذا قمنا بتقسيم ببحثنا هذا إلى المحاور الرئيسية التالية :

المحور الأول : مفاهيم عامة حول السياحة

المحور الثاني : السياحة والنشاط الاقتصادي

المحور الثالث : واقع الاستثمارات السياحية بالجزائر

2. مفاهيم عامة حول السياحة

1.2 تعريف السياحة

لقد قام العديد من الباحثين بإعطاء مفهوم للسياحة باعتبارها ظاهرة اقتصادية اجتماعية ، فنجد أن FROYLER عرفها بأنها : ظاهرة من ظواهر عصرنا تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة والى تغيير الهواء ، والإحساس بجمال الطبيعة والشعور بالبهجة والمتعة من الإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة ، وأيضا إلى نمو الاتصالات بين الشعوب وأوساط مختلفة من الجماعة الإنسانية (شعوبي، 2007، صفحة 13).

وترى الأكاديمية الدولية للسياحة بان السياحة تعبير يطلق على حالات الترفيه ، وعلى هذا الأساس فهو مجموعة من الأنشطة المحضرة لتحقيق هذا النوع من الرحلات الترفيهية ، وهي صناعة تتعاون على سد حاجة السائح .(معراج و جردات، 2004، صفحة 22)

وتعرف أيضا بأنها عبارة عن الزيارة لمدة ليلة واحدة على الأقل من اجل الاستمتاع بوقت الفراغ والإجازة أو إغراض أخرى مثل الأعمال وممارسة المهنة أو أية أغراض سياحية أخرى ، ويقصد بلفظ الزيارة الانتقال المؤقت إلى مسافة خارج نطاق السكن المعتاد وأماكن العمل ، سواء داخل البلد أو خارجه. (البنا، 2009، صفحة 07)

2.2 تعريف السائح

تعرف المنظمة العالمية للسياحة السائح بأنه كل شخص يتوجه إلى بلد لا يقيم فيه ، ولا يمارس فيه مهنة مأجورة ، وهنا يتم التمييز بين كل من السائح وهو الذي يمكث في البلد الذي يزوره أكثر من 24 ساعة ، وبين الزائر الذي لا تتعدى مدة إقامته 24 ساعة ، وتتلخص دوافع الزيارة في الترفيه ، الراحة ، الصحة ، قضاء العطل ، الدراسة ، الرياضة ، زيارة الأقارب ، المؤتمرات والندوات العلمية والثقافية والسياسية .(شعوبي، 2007، صفحة 16)

3.2 أهمية السياحة

تبرز أهمية السياحة من خلال الفوائد الكثيرة لهذه الصناعة إذ أصبح من المعروف أن السياحة أصبحت مورد سريع للعملات الحرة في كثير من الدول ، ويتوقع أن تصبح أضخم صناعة في العالم ، إذ أن هذه الصناعة توفر ملايين فرص العمل وتمد الحكومات بمداخيل مهمة ، ليس هذا فحسب بل أصبحت تؤثر حتى على القطاعات الأخرى ، من مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

- من الناحية الاقتصادية: تعتبر السياحة موردا هاما للعملات الأجنبية المختلفة ، كما أنها توفر العديد من فرص العمل وتساعد على رواج السلع والخدمات وتنشيط الأسواق مما يعود بالنفع على الميزان التجاري.إذ تساهم السياحة في تنمية البنية التحتية من فنادق ومطاعم والشركات المختلفة نتيجة لنسب الإنفاق العالية للسياح .
- من الناحية الاجتماعية : تساهم السياحة في رفع المستوى الثقافي للشعوب نتيجة احتكاكهم بالثقافات المختلفة للسياح القادمين من الخارج مما يساعد على ترسيخ مبدأ السلام والتسامح بين الدول ، كما أن توافد السياح إلى بلد ما ينتج عنه تغير بعض العادات والتقاليد لدى العائلات ، من الإقامة في الفنادق من اجل قضاء العطل وكذا إقامة الحفلات داخل قاعات الفنادق.. .
- من الناحية السياسية : تسمح السياحة بتزويد العالم بالقضايا السياسية المختلفة التي يواجهها البلد عن طريق السياح الذين يعتبرون ممثلين لبلدانهم ، بالإضافة إلى أن تقدم السياحة في بلد ما دليل على توفر ظروف أمنية وسياسية مستقرة وهو ما يحسن من مكانة الدولة عالميا ، فعلى سبيل المثال جعل ازدهار السياحة في تونس إلى تمركزها 47 عالميا سنة 2011 ، في حين تمركزت الجزائر في المرتبة 113 عالميا وليبيا 124 عالميا (World Economic Forum, 2012) وذلك بسبب الأوضاع الأمنية والسياسية للبلدين .

الجدول 01: ترتيب بعض دول العربية في السياحة

البلد	2009	2011	2019
تونس	44	47	85
لبنان	غير موجود	70	100
مصر	64	75	65
المغرب	75	78	66
الكويت	95	95	96
الجزائر	115	113	116
سوريا	85	105	غ/م
ليبيا	112	124	غ/م

Source : World Economic Forum , http://www3.weforum.org/

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن ترتيب بعض الدول العربية تراجع نتيجة للأوضاع السياسية والأمنية خاصة الدول التي شهدت ثورات الربيع العربي كتونس وليبيا وسوريا ، وما يمكن قوله أن تقدم السياحة في بلد ما أو تراجعها دليل على تراجع أو تقدم تلك الدول سياسيا ويعبر عن الأوضاع الأمنية لها ، فعلى سبيل المثال انخفضت رتبة الجزائر في مؤشر السياحة العالمي إلى 116 نتيجة للأوضاع السياسية التي شهدتها البلاد ، وعليه يمكن اخذ عامل السياحة في بلد ما كمؤشر على استقرار أوضاعه الاجتماعية .

3. السياحة والنشاط الاقتصادي

تعتبر السياحة ركنا أساسيا من أركان التنمية نظرا لما تقدمه من خدمات مهمة في الاقتصاد الوطني ، وذلك نتيجة للأموال التي تضخها ولكونها وسيلة للحصول على العملة الصعبة اللازمة لتنفيذ خطط التنمية خاصة إذا توفرت فيها الادارة الجيدة التي تطبق الأسس العلمية الصحيحة للإدارة والتنظيم .

وتساهم السياحة في النشاط الاقتصادي من خلال:

1.3 الناتج الوطني الإجمالي

تعتبر السياحة من الظواهر التي ظهرت حديثا ، إذ انه لم يكن يولى إليها أي اهتمام سواء من قبل الحكومة أو من قبل السياح ، إلا انه مع تطور وسائل الاتصال التكنولوجية وكذا وسائل النقل ازداد الإقبال عليها من قبل السياح ، وأصبحت تشكل موردا هاما بالنسبة للاقتصاد .

أن زيادة عدد السياح الوافدين من شانه زيادة العائدات ، فقد أثبتت الدراسات أن متوسط ما ينفقه الفرد السائح 300 دولار (المؤسسة العامة للتعليم والتدريب، 2005، صفحة 14) ، نجد انه عن 1000 سائح نتحصل على إيرادات تقدر ب 300000 دولار أي ما يعادل 22500000 دينار جزائري ،فإذا تم إنفاق هذه المبالغ على اقتناء المنتجات السياحية فهذا يسمح بزيادة الناتج الوطني الإجمالي(*) خاصة وان السياحة ينتج عنها إنتاج العديد من السلع والخدمات المنتجة محليا .

وتعتبر السياحة من بين القطاعات التي تعول عليها الجزائر من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية فباشرت جملة من الإصلاحات التي من شانها تحسين جودة الخدمات السياحية وذلك من اجل مواكبة الطلب المتزايد عليها ، ففي سنة 2011 بلغ عدد السواح 2394887 سائحا مقارنة مع 2010 إذ بلغ عدد السياح فيها 2070496 أي بمعدل ارتفاع بلغ 15,67 % ، وهو ما يفسر بزيادة الطلب على الخدمات السياحية في الجزائر ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 02 : مساهمة عائدات السياحة في الدخل الوطني الخام

السنة	عدد السياح	معدل النمو	عائدات (مليون دولار)	مساهمتها في PIB
2008	1771749		300	2,05
2009	1911506	7,89	330	2,3
2010	2070496	8,32	400	2,3
2011	2394887	15,67	500	2,3

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على www.mta.gov.dz

(*) الناتج الوطني الإجمالي : كل السلع والخدمات النهائية المنتجة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة .

والملاحظ أن مساهمة السياحة في الناتج الوطني الخام بقيت ثابتة منذ سنة 2009 في حدود 2,3 % رغم أن عدد السياح الوافدين في ارتفاع مستمر وكذا عائدات السياحة ، إذ بلغت عائدات السياحة في 2011 ما قيمته 500 مليون دولار مقارنة مع 2010 التي بلغت فيها عائدات السياحة 400 مليون دولار ، وهذا راجع إلى ارتفاع الناتج الوطني الإجمالي مقارنة مع السنوات الأخرى بنفس وتيرة ارتفاع عائدات السياحة .

2.3 تنشيط الحركة التجارية والاقتصادية

تقدم السياحة العديد من المزايا للأفراد ، وذلك من خلال الفنادق ، المطاعم ، وسائل النقل التي تقوم بتقديم خدماتها إلى السياح ، وهذا بدوره يساهم في تحسين مستوى أداء الخدمات وتحسين ظروف العيش بالنسبة للأفراد القاطنين بهذه المناطق ، هذا بالإضافة إلى أنها تقوم بتنشيط الحركة التجارية والاقتصادية وتطوير الصناعات المرتبطة بها.

هذا وتساهم السياحة أيضا على تنمية البنية التحتية للمنطقة ، إذ تشير الدراسات أن 41 % مما ينفقه السائح يتجه إلى الفنادق ، أما 59 % المتبقية فينفقها على الخدمات الترفيهية الأخرى من مطاعم ، محلات تسوق ، المواصلات والنقل ، المسارح والسينما والمهرجانات الرياضية ، إيجار السيارات ، الجولات السياحية الداخلية .. (المؤسسة العامة للتعليم والتدريب، 2005، صفحة 14) ، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول 03 : المصاريف اليومية للسائح

نوع المصاريف	النسبة إلى المجموع %
الفندق (الغرف والطعام والشراب)	41
المطاعم الأخرى في المدينة	15,66
محلات التسوق	15,33
المشروبات	07,49
المهرجانات	05,59
المواصلات المحلية	04,10
إيجار السيارات	01,92
المناطق السياحية (الجولات السياحية المحلية)	01,14
المسارح والسينما	01,77
مصاريف أخرى	06,01
المجموع	100

المصدر : المؤسسة العامة للتعليم الفني والتدريب المهني ، أساسيات الفندقة ، مرجع سبق ذكره ، ص 14 .

ويتضح لنا من الجدول أن 41 % فقط من مصارف السائح تصرف في الفنادق أما 59 % الباقية فيتم صرفها في الأنشطة الترفيهية الأخرى وهو ما يساهم بشكل فعال في تنشيط الحركة التجارية في المدينة التي يقصدها الزائر ، ومنه نستطيع تحديد اربع فئات من المنشات الاقتصادية التي تستفيد من السياحة :

الفئة الأولى : الفنادق

وهي المؤسسات الأكثر استفادة من السياح حيث يعتبر وجودها شرطا أساسيا للسائح من اجل توفير المبيت والطعام والراحة ، لان ما ينفقه السائح في الفندق يعتبر من أولوياته قبل تفكيره في القيام بجولة سياحية إلى بلد ما.

الفئة الثانية : المؤسسات القريبة من الفندق

وهي المحلات والشركات المجاورة لبناية الفندق من مطاعم ومراكز تسوق ، إذ أن أصحاب هذه الأماكن يستفيدون كثيرا من قدوم السياح إلى الفندق ، لان المبلغ الذي ينفقه السائح داخل الفندق قليل بالنسبة لما ينفقه خارجه أثناء تجوله وقيامه بالنزهة والترفيه .

الفئة الثالثة : مؤسسات النقل والمواصلات

وهي المؤسسات التي تعمل على نقل السياح إلى الأماكن الترفيهية من إيجار السيارات ، الحافلات ، سيارات الأجرة ، السكك الحديدية ، المطارات ... التي تعتبر شرطا أساسيا لتنشيط السياحة في مدينة ما.

الفئة الرابعة : المعالم السياحية والمهرجانات

وهي الأماكن التي يقصدها السياح أثناء إقامتهم داخل المدينة من مسارح ودور سينما ومتاحف واثأر تاريخية... وكذا المهرجانات الرياضية والثقافية والملتقيات ...التي تقام في المدينة والتي تعتبر الدافع الأساسي لقدوم السائح إلى المدينة.

3.3 السياحة والتشغيل

يختلف تأثير السياحة على التشغيل باختلاف درجة الاهتمام به ، وهذا مرتبط بالجهود و التحفيزات التي تقدمها الدولة من اجل الاستثمار في هذه الصناعة ، إذ أن السياحة لا تسمح بخلق عمالة مباشرة فحسب بل يتعدى ذلك إلى تنشيط القطاعات الأخرى كالنقل ، والاتصالات وغيرها التي تخلق العديد من فرص الشغل غير المباشرة ، هذا بالإضافة إلى تنشيط الحركة التجارية في المناطق التي يقصدها السياح وبالتالي فك العزلة ، وزيادة النشاط التجاري لهذه المناطق.

هذا وتشير النظريات والدراسات أن السياحة من اكبر الصناعات في العالم توليدا لفرص العمل إذ تعتبر مصدرا هاما للعمالة سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة ، ففي إحدى الدراسات في الهند تبين أن

الغرفة الواحدة في الفندق توفر حوالي 20 فرصة عمل موزعة كالتالي : 02 فرصة عمل مباشرة ، و 18 فرصة عمل غير مباشرة. (المؤسسة العامة للتعليم والتدريب، 2005، صفحة 17)

4. واقع الاستثمار السياحي بالجزائر

1.4 متطلبات الاستثمار السياحي

تعتبر السياحة مصدرا هاما للعملات الصعبة لكثير من الدول ، لهذا سارعت العديد من الدول لتقديم العديد من التسهيلات والإمكانيات من اجل مواكبة ما يعرف ب"العولمة السياحية" ، وكذا تحقيق التنمية الاقتصادية ، وتعكس الخصائص التي ينفرد بها قطاع السياحة عن غيره من القطاعات طبيعة الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع ، ولو قارناه مع غيره من القطاعات نجد أن هذه الاستثمارات تتطلب مجموعة من الأساسيات نذكر منها:

-إن القيام ببناء فندق أو منتجع سياحي يتطلب رؤوس أموال ضخمة قد تتطلب تدخل العديد من الأطراف لتوفير التمويل اللازم ، فقد يتطلب بناء فندق تدخل الدولة والعديد من البنوك لأجل توفير التمويل اللازم.

-تتأثر المشاريع السياحية بشكل كبير بالظروف السائدة كالظروف الأمنية والسياسية وهذا يعكس صعوبة الاستثمار فيه وضرورة دراسة جدواه الاقتصادية بشكل معمق .

-تعتبر المشروعات السياحية خاصة الفنادق أكثر المشروعات عرضة للتضخم والكساد وذلك نظرا لاعتماد اغلبها على القروض البنكية في تمويلها وهذا ما يؤثر سلبا على المشروع خاصة في الدول التي تعتمد على القروض بالعملة الصعبة .

-يتطلب الاستثمار في المشاريع السياحية توفر التكنولوجيا الحديثة التي تتطلب أموال ضخمة من اجل توفيرها .

-يعتبر الاستثمار في قطاع السياحة من القرارات الإستراتيجية التي تتطلب تدخل عدة قطاعات معا من اجل الوصول إلى تحقيق الهدف المنشود منه ، وهذا ما يجعل مدة انجاز المشاريع السياحية أطول مدة من المشاريع الأخرى .

2.4 البيئة الاستثمارية السياحية في الجزائر

لقد حدد القانون رقم 99-01 المؤرخ في 6 يناير 1999 (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 1999،ص ص 03-04) القواعد المتعلقة بالاستثمار في الفنادق والمؤسسات السياحية، ويمكن توضيح خصائص الاستثمارات السياحية في الجزائر من خلال النقاط التالية:

-يستطيع أي شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو غير مقيم الاستثمار في المجال السياحي

-يعتبر استثمارا سياحيا كل استثمار في الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التي تقوم باستقبال الزبائن وإيواءهم مع تقديم خدمات إضافية لهم من إطعام ونقل من المؤسسات الفندقية ، المنتجعات السياحية والمنتجعات الصحية والمياه المعدنية بالإضافة إلى الحرف والصناعات التقليدية .

-يمكن تصنيف الاستثمارات السياحية إلى صنفين : مباشر ويضم كل من المؤسسات الفندقية ، المنتجعات السياحية ، المنتجعات الصحية والحمامات المعدنية. واستثمارات غير مباشرة كالمطاعم والحرف ومراكز التسوق .

-تشمل الاستثمارات السياحية إنشاء مشروع جديد أو تعديل مشروع قديم أو توسيعه أو ترميم أو إعادة هيكلة لمشروع قديم .

3.4 التحفيزات المقدمة للاستثمار

وقد قامت الدولة الجزائرية بالعديد من الإجراءات من اجل النهوض بهذا القطاع من خلال :(الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009)

-تخفيض المعدل للرسم على القيمة المضافة بالنسبة للخدمات المتصلة بالنشاطات السياحية والفندقية إلى غاية 2019.

-إعفاء تأسيس الشركات في قطاع السياحة ، وكذا رفع رأس المال من حقوق التسجيل؛

-تخفيض نسب الفائدة على القروض بالنسبة للاستثمارات في المشاريع السياحية ، وذلك بتخفيض نسبته 03 % بالنسبة لولايات الشمال ، وبنسبة 04,50 % بالنسبة لولايات الجنوب من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية؛

-تخفيض نسب الفائدة على قروض توسيع وعصرنة المؤسسات السياحية من تخفيض نسبته 03 % بالنسبة للمؤسسات في الشمال ، و04,50 % بالنسبة للمؤسسات السياحية في الجنوب من معدل الفائدة المطبق على القروض البنكية ؛

-تخفيض الحقوق الجمركية على التجهيزات وتأثيثات المقتناة لعصرنة وتأهيل المؤسسات السياحية المستوردة من الخارج ؛

-تخفيض على عمليات التنازل عن الأراضي الضرورية لانجاز المشاريع السياحية على مستوى الهضاب العليا والجنوب من تخفيض نسبته 50 % و 80 % على التوالي؛

5. الدور التنموي للاستثمارات السياحية

1.5 الاستثمارات السياحية المباشرة

تحتوي الجزائر على عدد لا باس به من المؤسسات الفندقية إذ بلغت الحظيرة الفندقية 1151 فندق إلى غاية 2009 ، كما بلغت الطاقة الاستيعابية 92 ألف سرير سنة 2011 ؛ إلا أن هذا لا يرقى لتلبية الطلب السياحي في الجزائر خاصة بعد الأحداث التي شهدتها الدول العربية والتي جعلت العديد من السياح يغيرون وجهتهم نحو الجزائر ، كما عرفت السنوات الأخيرة تسجيل عدة مشاريع في قطاع السياحة نوضحها من خلال الجدول التالي :

الجدول 05: عدد المشاريع السياحية إلى غاية 2009

	العدد	طاقة الاستيعاب (سرير)	مناصب الشغل	مبلغ الاستثمار(مليار دج)
المنجزة	321	34931	13424	123,4
المتوقفة	153	15877	5913	22,3
لم يشرع فيها بعد	133	12419	5785	25,7

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على http://www.mta.gov.dz/

وما يمكن ملاحظته من خلال الجدول هو عدد المشاريع التي توقفت والتي بلغ عددها 153 مشروع بطاقة استيعاب تصل إلى 15 ألف سرير ، وهو مؤشر سلبي للبيئة الاستثمارية في الجزائر ،كما تم تسجيل 48 مشروع جديد انطلاقا من 2008 (وزارة السياحة والصناعات التقليدية، 2009)[1] ، حيث وصلت عدد المشاريع السياحية إلى غاية 2009 إلى 321 مشروع تم انجازه ، و133 أخرى في طريق الانجاز في حين تم توقيف العديد من المشاريع البالغ عددها 133 مشروع وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

-عدم قدرة المستثمرين على الحصول على التمويل المناسب من البنوك

-العراقيل البيروقراطية

-عدم توفرها على الشروط المحددة في القانون كرخصة البناء وعدم تسديد المستحقات والرسوم

-امتناع البنوك عن تقديم القروض لمثل هذا النوع من الاستثمارات لضخامة التمويل وكذا غياب الضمانات الكافة.

-غياب العقار المناسب لانجاز مثل هذا النوع من المشاريع .

كما استفادت عدة مشاريع من امتيازات من طرف الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ، ساهمت في رفع حصيلة الاستثمارات السياحية في الجزائر .حيث بلغ عدد المشاريع التي تم تمويلها من طرف الوكالة 160 مشروع إلى غاية 2010 بمبلغ إجمالي يقدر 94 مليار دج ، هذه المشاريع ساهمت في خلق العديد من مناصب الشغل قدرت ب 3395 منصب شغل .(الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، 2009)

وقد ساهمت السياحة في الجزائر في خلق العديد من مناصب الشغل مباشرة ، خاصة في السنوات الأخيرة أين عرف الطلب على السياحة ارتفاعا ،كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول 04 : عدد العاملين في قطاع السياحة بالجزائر (2000-2011)

السنة	2000	2001	2003	2004	2005	2006
عدد العاملين في ق السياحة	82000	95000	103000	165000	172000	193900
إجمالي العاملين	5725921	6228772	6684056	7798412	8044220	8868804
مساهمة السياحة	1,432%	1,525%	1,541%	2,116%	2,138%	2,186%
السنة	**2007**	**2008**	**2009**	**2010**	**2011**	
عدد العاملين في ق السياحة	204400	320000	370000	396000	396000	
اج العاملين	8594243	9146000	9472000	9735000	9599000	
مساهمة السياحة	2,38%	3,50%	3,91%	4,07%	4,13%	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على

- الديوان الوطني للاحصائيات
- وزارة السياحة والصناعات التقليدية

وكما نلاحظ من خلال الجدول أن مساهمة قطاع السياحة في التشغيل في ارتفاع ملحوظ حيث بلغت نسبة 4,13 % سنة 2011 إذ بلغ عدد العاملين في هذا القطاع 396 ألف عامل مقارنة مع سنة 2000 أين بلغت مساهمة القطاع بنسبة 1,34 % ب 82 ألف عامل ، وهي مرشحة للارتفاع أكثر خاصة مع التسهيلات التي قدمتها الجزائر من برامج دعم التشغيل وكذا برامج تنمية قطاع السياحة .

2.5 الاستثمارات السياحية غير المباشرة

لا تقتصر الاستثمارات السياحية على المؤسسات الفندقية فقط ، بلا تشمل أيضا الحرف والصناعات التقليدية التي تعرف إقبالا كبيرا من طرف السياح ، ولقد تم تجسيد العديد من المشاريع في هذا المجال التي ساهمت في التقليص من البطالة وكذا ترويج السلع والخدمات ذات الإنتاج المحلي ، والجدول التالي يوضح تطور المشاريع السياحية الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية .

الجدول 06 : تطور عدد المشاريع السياحية الخاصة بالحرف (2008-2011)

السنوات	2008	2009	2010	2011
عدد المشاريع	14481	18875	20822	32717
عدد العمال	34942	45280	50698	83440

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على http://www.mta.gov.dz/

ارتفع عدد المشاريع الاستثمارية الخاصة بالصناعات التقليدية والحرف بشكل ملحوظ إذ تم تسجيل 32 ألف مشروع سنة 2011 مقارنة مع 2008 أين تم تسجيل 14 ألف ، ما سمح بخلق مناصب شغل عديدة إذ بلغ عدد المناصب 83 ألف منصب شغل سنة 2011 ، وهذا راجع إلى سياسة الدعم ومختلف البرامج التي سطرتها الدولة ، فقد ساهم الصندوق الوطني لتشغيل الشباب وكذا الوكالة الوطنية للتسيير القرض المصغر في تحفيز الشباب في الاستثمار في هذا القطاع .

6. خاتمة :

تتوفر الجزائر على مقومات سياحية جعلتها وجهة سياحية للعديد من السياح في العالم ، إلا أن نقص المرافق الضرورية وقلة الاستثمارات تتأخر في النهوض بالسياحة ، إذا أنه رغم الجهود التي تبذلها الدولة من اجل النهوض بالقطاع لا يزال يعاني العديد من النقائص التي سببت تأخرها عن جاراتها تونس والمغرب ، وذلك لوجود العديد من العراقيل التي تقف أمام المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب من اجل

تجسيد مشاريعهم ، فبالإضافة إلى نقص التمويل اللازم وعدم فعالية الجهاز المصرفي ، نجد العراقيل البيروقراطية وقلة الوعي لدى المستثمرين ، ومن اجل التقليل من هذه العراقيل نقترح جملة من التوصيات :

-أن الاستثمارات السياحية تتطلب تدخل عدة هيئات في تجسيدها ، لذا لابد من إنشاء هيئة موحدة تشرف وتنسق بين مختلف القطاعات ما يسمح بتجسيد المشاريع بسرعة اكبر؛

-التقليل من الملفات والوثائق التي من شانها التقليل من المشاكل البيروقراطية

-إنشاء صندوق خاص بتمويل المشاريع السياحية الكبرى ، من اجل تفادي نقص التمويل اللازم ؛

-الصرامة والرقابة على المشاريع السياحية خاصة الفندقية منها والحرص على مطابقتها للمعايير العالمية؛

-استغلال المناطق الصحراوية في تجسيد المشاريع الاستثمارية من اجل التخفيف من أزمة العقار؛

قائمة المراجع

01 . المؤسسة العامة للتعليم والتدريب. (2005). *اساسيات الفندقة*. المملكة العربية السعودية: الادارة العامة لتصميم وتطوير المناهج.

02 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). قانون المالية التكميلي لسنة 2009. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (44)، 10-20.

03 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (1999). قانون رقم 99-01 المتعلق بالفندقة. *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية* (02)، 03-15.

04 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. (13 05, 2009). *الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار*. تاريخ الاسترداد 15 06, 2018، من andi: http://www.andi.dz/ar

05 محمد البنا. (2009). *اقتصاديات السياحة والفندقة*. الاسكندرية: الدار الجامعية.

06 محمود فوزي شعوبي. (2007). السياحة والفندقة في الجزائر (دراسة قياسية 1974-2002). *اطروحة دكتوراه* . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع الاقتصاد القياسي، الجزائر: غير منشورة.

07 هواري معراج، و محمد سليمان جردات. (2004). السياحة وأثرها في التنمية الاقتصادية العالمية -حالة الاقتصاد الجزائري -. *مجلة الباحث* (01)، 21- 28.

08 وزارة السياحة والصناعات التقليدية. (22 05, 2009). *وزارة السياحة للجمهورية الجزائرية* . تاريخ الاسترداد 02 06, 2018، من tourism et artisanat: http://www.mta.gov.dz

09 World Economic Forum. (2012, 11 02). *World Economic Forum.* Consulté le 09 15, 2019, sur World Economic Forum: http://www3.weforum.org/docs/WEF_TTCR_2019.pdf